في ظل الدعوات المتعالية لتنويع الإيرادات

متخصصون يتخوفون من حصول عجز في الموازنة العامة للدولة

□ بغداد /المدى

مشاريع استثمارية بانتظار الموازنة

أثارت وتيرة هبوط أسعار النفط العالمية المتسارعة مخاوف المسؤولين والمراقبين الاقتصاديين من احتمال حصول عجز في ميزانية الدولة التي رصدت على أساس (٨٥ دولاراً) لبرميل النفط، في حال هبوط الأسعار دون ذلك.

وتأتي هذه المخاوف لتبرهن خطأ الاعتماد على النفط فقط كمورد مالي أساسي للدولة، وأهمية وضع خطة اقتصادية شاملة لتفعيل القطاعات الستراتيجية، إضافة الى وضع احتمالات لتسعيرة برميل النفط وفق أسس علمية مدروسة عند صياغة الموازنة العامة.

وقال عضو اللجنة المالية في مجلس النواب شورش مصطفى حاجي: إن استمرار انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية سيؤثر حتماً على قانون الموازنة العامة للدولة موضحاً وجود مشاريع حددت في الموازنة مرهونة على الوفرة المالية المتحققة من مبيعات النفط. وأضاف حاجي بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): أن موازنة العام الحالي وضعت تحت سعر برميل النفط (٨٥ دولاراً) وفي حال تدني الأسعار سيؤدي الى وجود عجز مالي في الدولة يصعب تسديده مؤكداً صعوبة تجنب تأثيرات تقلبات الأسعار على الاقتصاد الوطني.

من جانبه عزا عضو لجنة الطاقة والنفط في مجلس النواب أحمد محمد حمادي أسباب انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية الى ضخ كميات كبيرة من النفط وازدياد حجم العرض على الطلب.

وأضاف حمادي: هناك عوامل أخرى تسببت بهبوط أسعار النفط منها الأزمة الاقتصادية التي تعصف بمنطقة اليورو جعلت بعض الدول تتراجع عن شراء للبترول مشيراً الى إمكانية تجنب تأثيرات انخفاض أسعار النفط المحتملة في حال تطبيق خطة وزارة النفط الداعية الى زيادة الطاقتين الإنتاجية والتصديرية للنفط خلال العام الحالي لتحقيق توازن بين انخفاض الأسعار وكمية النفط المصدرة.

يذكر أن سعر البرميل من النفط يختلف من مكان لآخر اعتماداً على عوامل عدة ، مثل الثقل النوعي، ومحتواه من الكبريت، ومكان استخراجه، بينما يعتمد الطلب عليه على نمو الاقتصاد العالمي ، كما أن بعض دول منطقة اليورو تواجه أزمة اقتصادية حادة، كاليونان وايطاليا واسبانيا نتيجة توقف معاملها وقلة إنتاجها وزيادة البطالة فيها وتراكم الديون عليها ما أجبرتها الى تطبيق سياسة التقشف الذي جعلها تقلل من شراء البترول العالمي.

فيما أشار الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون الى أن الاقتصاد العراقي ريعي معتمد بنسبة تفوق (٩٥ بالمائة) على النفط، ومن الطبيعي تأثره بأي انخفاض في أسعاره.

وقال انطون: يجب تنويع مصادر الدخل القومي لتجنيب البلد مشاكل اقتصادية محتملة في المنطقة ليس انخفاض أسعار النفط فقط ، لافتاً الى وجود لعبة أساسية بدأت تمارسها بعض الدول المصدرة للنفط بضخ كميات فوق المستوى المطلوب من اجل الإطاحة بالبلدان الأخرى التي تصدّر نفطاً وتعتمد عليه كلياً بإيراداتها كالعراق والجزائر وليبيا ونيجيريا وتسببت متعمدة بانخفاض أسعار النفط العالمية.

الى ذلك قال رئيس التجمع الصناعي عبد الحسن الشمري: إن هذه الأزمات ستتكرر خلال السنوات المقبلة وعلى الحكومة تفعيل القطاع الصناعي ليصبح مورداً اقتصاديا موازيا للنفط، مشيراً الى أن أغلب الدول الكبرى لا تملك نفطاً، لكن اقتصادها متين بسبب اعتمادها على الصناعات المحلية وتصديرها.

وتشهد أسعار بيع النفط في الأسواق العالمية انخفاضا كبيرا تمثّل بهبوط سعر البرميل الواحد نحو ٣٠ دولاراً خلال مدة ثلاثة أشهر حيث بلغ سعره دون (٩٠) دولاراً.

وأقرت الحكومة في الخامس من كانون الأول الماضي موازنة عام ٢٠١٢ التي تبلغ ١٠٠ مليار دولار (نحو ١١٧ تريليون دينار عراقي) وبعجز يصل إلى ١٣,٥ مليار دولار (نحو ١٧ تريليون دينار).

وتنص إحدى بنود موازنة العراق العامة لعام ٢٠١٢ انه في حال ارتفاع سعر النفط لأكثر من (٨٥) دولاراً للبرميل، فان المبالغ الفائضة من الموازنة يتم توزيعها على المواطنين، إلا أن وزارة المالية أكدت حينها ان قيمة العجز والفائض ستظهر بعد شهر حزيران الماضي.

ميسان تشكو ضعف الحركة الاستثمارية

□ ميسان /وكالات

حمّل عضو مجلس النواب النائب عن محافظة ميسان رافع عبد الجبار الحكومة مسؤولية تدني الواقع الاستثماري في المحافظة بسبب عدم تشريعها القوانين الجاذبة للاستثمار مؤكداً أن المحافظة تخلو من أي مشروع استثماري. وقال عبدالجبار في تصريحات صحفية: برغم تقدم المحافظة في مجال الخدمات والطاقة والنفط، إلا أنها مازالت متأخرة جداً في مجال الاستثمار نتيجة وجود تشريعات قانونية معيقة للعملية الاستثمارية ومشكلة الأراضي وصعوبة منحها الى المستثمرين، والجانب الأمني الذي مازال يخشى المستثمر من الدخول الى المحافظة. وأضاف: لا يوجد أي مستثمر أجنبي في المحافظة ولا أي مشروع استثماري سوى مستثمر محلي مالكاً للأرض بإنشاء منتجع سياحي جنة عدن، مشيراً الى أن الحكومة المحلية في ميسان لا تتحمل مسؤولية ضعف الحركة الاستثمارية في المحافظة ، بل أنها تسعى جاهدة لدخول المستثمرين من خلال تقديم التسهيلات إليهم، ولكن تتحملها الحكومة المركزية المتمثلة بمجلسي الوزراء والنواب لعدم تشريعهم قوانين جاذبة للاستثمار ورفع القيود المفروضة عليهم. وتابع : برغم ذلك فان محافظة ميسان لم تبقَ معتمدةً على الاستثمار في تشييد المشاريع الخدمية وانما استغلت التخصيصات المالية المقررة لها من تنمية المحافظات ضمن الموازنة العامة وانشأت مشاريع بُنى تحتية تتمثل بالمجاري والمياه تجاوزت نسب انجازها (٥٠٪) وهذا مؤشر جيد برغم المخصصات التي جاءت متأخرة للمحافظة.

برلماني يؤكد حق البنك المركزي في تبديل العملة

□ بغداد /المدى

أكد عضو اللجنة المالية البرلمانية هيثم الجبوري ان البنك المركزي ابلغ اللجنة بأنه ماضٍ بعملية حذف الأصفار بالرغم من مطالبة الحكومة بالتريث مشيراً الى حَق البنك المركزي في تبديل العملة المحلية .

ونقل الجبوري لـ/دنانير/ عن نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح على هامش لقائه به إن البنك ماضٍ بعملية حذف الأصفار وسيتم طرح العملة في الأول من كانون الثاني المُقبل أو بعدها بمدة قصيرة.

وأضاف الجبوري: إن البنك المركزي يعمل على إقناع الحكومة بإيجابيات تبديل العملة وحذف الأصفار وطرحها في مطلع العام المقبل.. ولفت "من حق البنك المركزي أن يقوم باستبدال العملة حسب النظم والتعليمات التي تخوّله بذلك حتى من دون ان يكون هناك تشريع من قبل مجلس النواب".

وعدّ التريث بطرح العملة الذي طلبه مجلس الوزراء من البنك المركزي هو من باب التنسيق بين السياسة المالية والسياسة الاقتصادية.. وقد وجه البنك المركزي كتابا رسميا إلى مجلس الوزراء العراقي يتضمن إيجابيات عملية تبديل العملة .. وقالت عضو اللجنة المالية البرلمانية ماجدة التميمي إن"محافظ البنك المركزي سنان الشبيبي إلتقى برئيس الوزراء نوري المالكي وتباحثا بشأن التريث بعملية تبديل العملة وحذف الأصفار والكتلة النقدية".

وأضافت التميمي "ان البنك المركزي وجّه كتابا رسميا إلى مجلس الوزراء تضمن إيجابيات عملية تبديل العملة وحذف الأصفار لتقليل الكتلة النقدية ولتسهيل العمليات التجارية وغيرها".. وتداركت" لكن مجلس الوزراء حتى الآن لم يرد على كتاب البنك".. وأوضحت التميمي "ان اللجنة المالية تؤيد مطلب الحكومة بالتريث لأن الوقت الحالي غير مناسب لتبديل العملة ، فنحن نتخوف من ظهور مافيات وتجار العملة المزورة".. واشارت الى إن عملية تبديل العملة بعد عام ٢٠٠٣ شهدت ظهور مافيات اقتصادية وتجاراً أدخلوا العملة المزورة في السوق،وربما تبديل العملة في الوقت الحالي يشهد ذلك إضافة إلى أن الكتلة النقدية ستزداد أكثر.. وقد رجّح البنك المركزي في الأسبوع الماضي طرح العملة الجديدة بعد حذف الأصفار في الأول من كانون الثاني المقبل، وقال محافظ البنك المركزي سنان الشبيبي إن"البنك سيعمل على طرح العملة الجديدة بعد حذف ثلاثة اصفار في ٢٠١٣/١/١ ".. وكان محافظ البنك المركزي قد ذكر ان "هناك إجراءات عدة واحترازات كثيرة يحرص البنك على تنفيذها لكي تكون عملية استبدال العملة مأمونة وسهلة ".. وكانت اللجنة المالية البرلمانية قد كشفت في وقت سابق عن تعاقد البنك المركزي مع شركات كبرى ليتم طباعة العملة من ورق ذي جودة عالية. وقالت عضو اللجنة المالية البرلمانية ماجدة التميمي أن"كلفة الإجراءات التي خُصصت لتبديل العملة بـ١٥٠مليون دولار".. وأشارت إلى أن" تبديل العملة وسحبها تكون تدريجية من خلال عملية الإيداع في المصارف" مؤكدةً أن سحب العملة يكون تدريجياً وليس مرة واحدة كما حصل في التبديل السابق.. ونوّهت التميمي إلى أن"اللجنة المالية متابعة لعمل البنك المركزي وعلى إطلاع بما يجري بعملية طبع العملة العراقية الجديدة"، ونقلت عضو اللجنة المالية البرلمانية عن حديث محافظ البنك المركزي "سنان الشبيبي" "إن الإيداع في المصارف عند تبديل العملة سيكون بمكانٍ واحدٍ ومسيطر عليه لحماية العملة من التزوير ، الى ذلك ذكر عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار عبد الحسين ريسان الحسيني، أن الظرف الاقتصادي غير ملائم لموضوع حذف اصفار من العملة واستبدالها حالياً.

وقال الحسيني: إن عملية حذف الاصفار من العملة تعني تغيير شكلها وقيمتها، مشيراً الى أن مثل هذا الامر يتطلب تشريع قانون كما نص عليه الدستور.

وأضاف: إن الظرف الاقتصادي للبلد غير مناسب لمثل هذا التغيير في الوقت الحاضر، ناهيك عن عدم وجود اصلاحات حقيقية لقطاع المصارف.

جمهورية العراق
محافظة كربلاء المقدسة
قسم العقود العامة

العدد/ ١٠٨٥٠
التاريخ/ ٨/ ٧/ ٢٠١٢

إعلان مناقصة إنشائية رقم (١٩) تنمية/ ٢٠١٢ من مشاريع عام٢٠١١ المدورة على مشاريع خطة عام ٢٠١٠/ تبويب ٠٠٩ ٠١٢ ٠٠٢ ٠١١

تعلن محافظة كربلاء المقدسة عن إجراء مناقصة عامة لتنفيذ مشروع (انشاء محطة معالجة مياه ثقيلة في مستشفى النسائية والتوليد) وفق الكميات والمواصفات المبينة في جداول الكميات والمخططات الخاصة بالمشروع المذكور آنفاً والذي يمكن الحصول عليها من قسم العقود العامة في المحافظة مقابل مبلغ قدره (١٧٥،٠٠٠) مائة وخمسة وسبعون ألف دينار غير قابل للرد فعلى الراغبين من الشركات العربية والأجنبية أو مقاولين وشركات عراقية ممن لهم هوية نافذة بدرجة تصنيف (انشائية/ سابعة) و(كهربائية ميكانيكية/ سابعة) تقديم أعطيتهم المستوفية للتعليمات والشروط العامة الى سكرتير لجنة فتح العطاءات المركزية في المحافظة مرافق معها التأمينات الأولية المذكورة ضمن شروط المناقصة أدناه مع وصل الشراء (بإسم مقدم العطاء) النسخة الأصلية مع المستمسكات الاخرى المطلوبة والمبينة في استمارة تقديم العطاء. آخر موعد لتقديم وتسليم الاعطية (موعد الغلق) هو الساعة الثانية عشر ظهر يوم (الخميس) المصادف ٢٠١٢/٧/٢٦

شروط المناقصة/

١.تقدم التأمينات الأولية بنسبة لا تقل عن (١٪) واحد من المائة من مبلغ العطاء على شكل صك مصدق أو خطاب ضمان نافذة المفعول (لمدة٩٠يوم) من تاريخ غلق المناقصة معنون الى/ محافظة كربلاء/ حسابات تنمية الاقاليم (وبالعملة المحلية وبإسم مقدم العطاء (بالنسبة للمقاولين) او المدير المفوض أو احد المؤسسين (بالنسبة للشركات حصراً) وصادر من مصرف عراقي معتمد على ان ترفع النسبة الى ٥٪ من قيمة العقد عند الاحالة.

٢.يتم تقديم العطاء من قبل المقاول نفسه او وكيله المخول والمصدقة وكالته النافذة لدى كاتب العدل، ومن قبل المخول رسمياً بكتاب صادر وموقع من المدير المفوض بالنسبة للشركات المقاولة وبعكسه لن يتم استلام الاعطية مهما كانت الاعذار.

٣.مدة نفاذية العطاء المقدم (٦٠) يوم بعد تاريخ غلق المناقصة.

٤.يتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الاعلان.

الملحوظات:

١.مدة المشروع تنافسية.

٢.تحديد رقم صندوق البريد لمقدم العطاء في دائرة اتصالات وبريد كربلاء المقدسة.

٣.موعد انعقاد المؤتمر يوم (الخميس) المصادف ٢٠١٢/٧/١٩ الساعة (١١،٠٠صباحاً) في قسم العقود العامة لمناقشة آراء وملاحظات المقاولين بخصوص المشروع اعلاه.

٤.على الشركات والمقاولين الالتزام بما جاء بالشروط الخاصة المرافقة لوثائق المناقصة.

٥.موقع المحافظة على الانترنيت:www.HOLYKerbala.gov.iq

٥.البريد الالكتروني لقسم العقود العامة (E-mail.theholykarbala__gcd@yahoo.com) للاجابة على استفساراتكم.

المهندس آمال الدين مجيد الهر
محافظ كربلاء المقدسة
٧/٢